

## "الإقطاعات في عصري الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم"

### "ملخص"

#### د. عامر جاد الله أبو جبلة \*

يتناول هذا البحث إقطاعات الأراضي بشكل أساسي في عصري الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، هذا فضلاً عن الإقطاعات الأخرى من دور ضياع وقرى. وقد رُصد ما توافر من روايات حول الموضوع في كتب الخراج والأموال الإسلامية وكتب الاقتصاد الإسلامي، والمصادر التاريخية والأدبية والجغرافية العامة، إضافة إلى أهم الدراسات الحديثة في هذا المجال. وأظهر البحث أن كل خليفة من الخلفاء الراشدين اتخذ من الإجراءات التي سبقته في هذا المجال أساساً في للتوسع في الإقطاعات، أو الإقلال منها، ووفق الظروف الموضوعية المستجدة، مبنية أساساً على ما سنّه النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لغايات أظهرها البحث، من حيث التالف على الإسلام، وعمارة الأرض، ونشر الإسلام، والتعريب.

وبيّن البحث الإجراءات الخاصة التي اتخذها كل خليفة من الخلفاء الراشدين في موضوع التعامل مع الإقطاعات، مع إظهار دوافع كل خليفة في اتباع هذا الأسلوب من حيث إقطاع الأراضي، وأنواع الأراضي المقطّعة منها. وأفضى البحث إلى خلاصة في نهايته، تضمّنت النتائج التي تمّ التوصل إليها بعد دراسة الإقطاعات في عصري الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

\* قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة - الأردن

## **(Pieces of Land during the Time of Prophet Mohammad and the Khalifs)**

### **Abstract**

This paper discusses basically the pieces of land during the time of prophet Mohammad and Khalifs , together with other pieces like houses and villages. The paper locates the stories about this subject in different books of aL –kharaj and Islamic finances; the general geographic, literary and historic sources in addition to the most important current studies in this field .

The paper reveals that each one of the Khalifs took the previous sources about this subject as a basis in maximizing or minimizing the pieces of land objectively , relying on what Prophet Mohammad allowed on this subject, for purposes, that the paper exposes in terms of reviving land , spreading Islam, and Arabization .

This paper explains also the special procedures which each Khalif took in dealing with the pieces of land , showing the motives of each Khalif in following certain methods in selecting and dividing lands . There is a summary at the end of the paper that contains the results which this paper found about the pieces of land during the time of Prophet Mohammad and the Khalifs.

يُعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي في صدر الإسلام؛ إذ يشكل وحدة موضوعية واحدة ومتدرجة منذ عصر الرسول ﷺ إلى نهاية فترة خلافة آخر الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب (رض)، مع الاختلافات التي أملت الظروف والمستجدات التي ميزت كل فترة ابتداء من عصر الرسول ﷺ ومرورا بعهد كل خليفة من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، كما يستند هذا البحث إلى كتب التاريخ الاقتصادي الإسلامي بخاصة كتب الخراج والأموال الإسلامية، وغيرها من المصادر التاريخية والأدبية والجغرافية، ومن المعلوم لدى الباحثين في هذا المجال أن كتب التاريخ المختصة هذه تتحدث عن الأوضاع العملية فيما يتصل بموضوع القطائع وتقديم الشواهد التاريخية على ذلك خلال هذه الفترة، بخاصة إقطاعات الأراضي، إضافة إلى الإقطاعات الأخرى من دور وضياح وقرى...، وقد تبين ابتداءً أن الهدف من وراء إقطاع تلك القطائع إما للتألف على الإسلام وإما عمارة الأرض وإما نشر الإسلام وإما التعريب.

أما كلمة قطائع (مفردتها قطيعة) وكما جاء في لسان العرب: فأقطعه نهرا: أباحه له، واستقطع فلان الإمام قطيعة فأقطعه إياها إذا سأل أن يُقَطِّعَها له ويبينها ملكا له فأعطاه إياها.. وأقطعه الملح الذي بمأرب أي جعله له إقطاعا يتملكه ويستبد به وينفرد.. وقد أشار ابن منظور إلى إقطاع التملك وغير التملك<sup>(1)</sup>، وهي مصطلحات ظهرت فيما بعد؛ إذ لم تكن موجودة أو مستخدمة في فترة الدراسة، ولم تستخدمها كتب الخراج أو الأموال الإسلامية في الإشارات أو النصوص التي تعود إلى عصرى الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين (رض)، ولذلك يقدم هذا البحث رسداً لمجمل الإقطاعات على اختلافها وتنوعها خلال فترة الدراسة، بمنهج تاريخي يستعرض الشواهد التاريخية وبمصطلحات العصر الذي ترجع إليه، ثم استخلاص النتائج وتحليلها وبيان الغاية والهدف من تلك الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال.

### الإقطاعات في عصر الرسول ﷺ:

اهتمت كتب الخراج والأموال من بين كتب التراث بصورة خاصة بالإقطاعات من الأراضي وما يتصل بها بعامّة، منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، فيذكر "أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة جعلوا له كل أرض لا يبلغها الماء يصنع بها ما يشاء"<sup>(2)</sup>، كما يشار إلى أن الرسول لما قدم المدينة أقطع أحياء العرب منازل ومساجد<sup>(3)</sup>، وبشكل خاص المهاجرين منهم ابتداءً، فيروى عن أم العلاء الأنصارية قولها: "لما قدم النبي المدينة أقطع الناس الدور، ومعناه أنزلهم

دور الأنصار يسكنونها معهم ثم يتحولون عنها " (4). وفي رواية أن الرسول ﷺ أقطع بعض مهاجري المدينة قطائع للسكنى في مران (5). ويشار إلى أن النبي ﷺ أعطى نساءً خططا سكنها في المدينة (6). ولما هاجر عثمان بن عفان (رض) من مكة إلى المدينة نزل على أوس بن ثابت الأنصاري من بني النجار، فأقطعه رسول الله ﷺ داره التي بالمدينة (7)، كما أقطع عمرو بن حريث داراً بالمدينة (8)، وأقطع محمد بن عبد الله بن جحش داراً في سوق الرقيق بالمدينة (9).

واقطع النبي ﷺ جماعة من المهاجرين والأنصار من أموال بني النضير وكانت صفيًا لرسول الله خالصة، فكان فيمن سمى ممن أعطى: أبو بكر أعطاه "بئر حجر" وعمر أعطاه "بئر جرم" وعبد الرحمن بن عوف أعطاه "سؤلة"، وأقطع صهيبا "الضراطة" وأقطع الزبير وأبا سلمة بن عبد الأسد "البريكة"، وأقطع أبا دجانة وسهل بن حنيف مالا يقال له "حرسة" (10)، وأقطع رجلا من الأنصار - يقال له سليط - أرضاً، فأحياها وعمرها (11). ولكنها شغلته عن مجالسة الرسول وسماع القرآن، فطلب سليط من النبي أن يعفيه من هذه الأرض، فقبلها منه النبي ﷺ، فقال الزبير: يا رسول الله، أقطعنيها، فأقطعه إياها (12).

كما يذكر أن النبي ﷺ أعطى علياً بئر قيس والشجرة (13) و أقطع آمنة بنت الأرقم - إحدى المهاجرات - بئراً ببطن العقيق (14).

ويذكر ابن كثير في السيرة النبوية أن النبي ﷺ أقطع أبا بكر (رض) أرضاً (15)، وأنه أقطع أرقم بن أبي الأرقم أرض نفخ وغيره (16)، كما أقطع بيرحاء وما حولها لحسان بن ثابت، وقد ورد في النص (سيرين) من جملة هذا الإقطاع لحسان بمعنى وهبه إياها (17).

ويشار إلى أن النبي ﷺ أقطع الزبير بن العوام أرضاً من أراضي بني النضير (18). وفي رواية أنه أقطع الزبير أرضاً بخيبر فيها شجر ونخل (19). ويروى أن النبي ﷺ أقطع الزبير بن العوام خُضر فرسه (ارتفاع الفرس في عدوه) بأرض المدينة. ويذكر أن الزبير أجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه فقال النبي ﷺ أعطوه من حيث وقع السوط (20)، وأعطى عطية بن مالك صاعاً من حرة الوادي، أي موضعاً يُبذر فيه صاع (21).

ويذكر أن الرسول ﷺ أراد أن يقطع الأنصار البحرين (22)، وفي رواية: جزيرة البحرين (23)، كما أقطع الرسول بلال بن الحارث المزني العقيق أجمع، وهو في أرض مزينة، وفي رواية معادن القبلية، جلسيتها وغوريها، حيث يصلح الزرع من فُدس (24)، وهي ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام (25)، ويحددها أبو يوسف قائلًا: ما بين البحر والصخر (26).

وعندما وفد على النبي ﷺ وفد طيبىء، فيهم زيد الخيل (وهو سيدهم)، قطع له النبي ﷺ فيدا وأرضين معه، وكتب له بذلك كتاباً<sup>(27)</sup>، كما أقطع أبيص بن حمّال المأربى معدن الملح في مأرب، وقيل للرسول ﷺ إنما أقطعت الماء العد. قال النبي ﷺ فلا إذن، وفي رواية: فرجعه منه، ويضيف البكري أن الرسول ﷺ عوضه عن ذلك بحائط يعرف بالجدرات على باب مأرب<sup>(28)</sup>.

وأثنى النبي ﷺ بفرات بن حيان العجلي فقال: إني مسلم، فأقطعه النبي ﷺ أرضاً بالبحرين تغل ألفاً ومائتين<sup>(29)</sup>، وأرضاً باليمامة<sup>(30)</sup>.

ولما وفد مجاعة بن مرارة أحد رؤساء بني حنيفة<sup>(31)</sup> في وفد أهل اليمامة على النبي ﷺ، أقطعه النبي ﷺ أرضاً مواتاً سألها إياها<sup>(32)</sup> في اليمامة، وكتب له بذلك كتاباً نصه: "إني أقطعتك الغورة وغرابية والحبل فمن حاجك فإلي" <sup>(33)</sup>، كما أقطع وائل بن حجر الحضرمي أحد أقيال اليمن أرضاً في بلاده حضر موت<sup>(34)</sup>. ويذكر أن النبي ﷺ بعث معه معاوية ليعطيه تلك الأرض<sup>(35)</sup>. وأقطع النبي ﷺ كذلك قرظ بن ربيعة أرضاً بحضر موت<sup>(36)</sup>.

وحين وفد جميل بن رزام العنزي على النبي ﷺ أقطعه أرضاً تعرف بالرمد<sup>(37)</sup>، ويُعرفها ابن منظور بأنها "ماء أقطعه الرسول ﷺ لجميل العنزي حين وفد عليه" <sup>(38)</sup>. كما أقطع حصين بن نضلة الأسدي ترمذ، وهو موضع في ديار بني أسد<sup>(39)</sup>.

وأقطع النبي ﷺ مجموعة من بني العنبر التميميين عدة مياه في اليمامة، وكانوا قدموا عليه مسلمين<sup>(40)</sup>، فأقطع حصين بن مشمت ماء الأشقر في ديار بني تميم<sup>(41)</sup>.

وعرض النبي ﷺ على كشد الجهني أن يقطعه ينبع، فطلب كشد من النبي ﷺ إقطاعها لابن أخيه، فقبل النبي ﷺ ذلك<sup>(42)</sup>. وأقطع النبي ﷺ راشد بن عبد ربه السلمي موضعاً يقال له رهاط، فيه عين ماء تجري يقال لها عين الرسول<sup>(43)</sup>. وفي رواية أن الرسول ﷺ أقطع راشد بن عبد ربه أرضاً بالمعلاة<sup>(44)</sup>.

وأقطع الرسول ﷺ العداء بن خالد العامري مياهاً في بلاد قومه<sup>(45)</sup>، وهو ماء زج<sup>(46)</sup>.

وأعطى الرسول ﷺ سعيد بن أبي سفيان الرعلي السبوعية نخلها وقصرها<sup>(47)</sup>. وأقطع بني سيح من جهينة أرضاً<sup>(48)</sup>، كما أقطع بني رفاعة من جهينة أرضاً في أثناء غزوة تبوك<sup>(49)</sup>، وذكر أن تلك الأرض تدعى ذي المروة<sup>(50)</sup>، وأقطع وفد بني عقيل أرض العقيق في بلادهم<sup>(51)</sup> - عقيق بني عقيل، وهي أرض فيها نخيل وعيون<sup>(52)</sup>. وأقطع حصين بن مشمت عدة مياه<sup>(53)</sup>. وأقطع ظبيان بن كداد الأبادي أرضاً في

بلاد قومه (54). ولما وفد ثور بن عزرة بن عبد الله بن سلمة القشيري على النبي أقطعة أرضاً في بلاد قومه البحرين، وكتب له بها كتاباً (55).

وأقطع الرسول ﷺ عباس بن مرداس السلمي أرض مدمور (56). وأقطع نضلة بن عمرو الغفاري أرضاً بالصفراء (57). وأقطع عطية بن مالك أرضاً من حرة الوادي (58). وأقطع جمرة بن النعمان أرضاً، بعد أن جاء بصدقات قومه (59). وأقطع رجلين من بني البكاء منازل قبائلهما (60). وجعل الرسول ﷺ لدوس ما أسلموا عليه من أراضيهم (61). وحين وفد عمرو بن سلمة على النبي أقطعة ما بين السعدية والشفراء وهما ماءان (62). وأعطى لقيط بن عامر بن المنتفق بن عقيل ماءً يقال له التنظيم (63). كما أعطى صخر بن العيلة البجلي أرضاً لأسلم، ثم ردها إليهم بعد إسلامهم (64). ويروى كذلك أن الرسول ﷺ أقطع سمعان بن عمرو بن حجر الأسلمي أرضاً (65)، وأقطع سلمة بن مالك السلمي ما بين الحباطي إلى ذات الأساور (66). وأقطع كذلك مشمرج بن خالد السعدي رئيس وفد عبد القيس ماء ركي في البادية (67). كما أقطع عمرو بن البداح القيسي ركيًا بالبادية (68). وأقطع علي بن حراز بن كاهل العذري وادي القرى (69). ويشار إلى أن النبي ﷺ أقطع عس العذري أرضاً في وادي القرى كذلك (70). وأقطع لغُطيم بن الحارث المحاربي موضعاً بمكة يقال له فح (71). وأقطع غفار وأسلم من أرض الفرع بين مكة والمدينة (72). كما أعطى الرسول ﷺ الرقاد بن عمرو بن ربيعة ابن جعدة بن كعب ضبيعة بالفالج (73). وأقطع مازن الطائي أرض عُمان (74).

ويذكر أن النبي ﷺ أقطع من ناتج الثمار والزرع؛ إذ أقطع محيصة بن مسعود ثلاثين وسقاً من تمر وثلاثين من شعير (75)، وأقطع قيس بن مالك الأرحبي الهمداني مائتي صاع من ذرة نसार، ومائتي صاع من زبيب خيوان، وهي مناطق في بلاده جارية له ولعقبه حين عينه الرسول ﷺ عليها (76). وهذا ما يعرف بالطعمة، ففي رواية أن الرسول ﷺ أطعم نمط بن قيس بن مالك الأرحبي الهمداني حين أسلم طعمة في اليمن بقيت على ولده دهرًا طويلاً (77).

وأقطع النبي ﷺ أراضٍ لأشخاص في بلاد لم تفتح للمسلمين بعد، منها ما أقطعه النبي لتميم بن أوس الداري في فلسطين، وكتب له بذلك كتاباً جاء فيه " أن له [ لتميم ] قرية حبرون، وبيت عينون، قريتهما كلهما، وسهلها وجبلها، وماؤهما وحرثهما وأنباطهما وبقريهما، ولعقبه من بعده، لا يحاقه فيهما أحد ولا يلجها عليهم أحد بظلم، فمن ظلم واحداً منهم شيئاً فإن عليه لعنة الله " (78). ويفسر أبو عبيد هذه القطيعة من رسول الله ﷺ إلى تميم الداري قائلاً: " وأما القرى التي جعلها لتميم الداري (وهي أرض معمورة لها أهل)، فإنما ذلك على وجه النفل له من رسول الله ﷺ لأن هذا كان قبل أن تفتح الشام، وقبل أن يملكها المسلمون،

فجعلها له نفلا من أموال أهل الحرب إذا ظهر عليها " (79).

وفي رواية " أن أبا ثعلبة الخشني قال: " يا رسول الله أكتب لي بأرض كذا وكذا [أرض هي يومئذ بأيدي الروم] قال فكانه أعجبه الذي قال. فقال: ألا تسمعون ما يقول؟ قال: والذي بعثك بالحق لتفتحنّ عليك. قال: فكتب له بها " (80). كما أقطع الرسول ﷺ " بني جعال بن ربيعة بن زيد الجذاميين، جبل أرم من جبال حسمى بين أيلة وسيناء فيه زروع وعيون " (81).

وهكذا فإننا إذا تفحصنا الإشارات السابقة بخصوص الإقطاعات زمن الرسول ﷺ، نجد أنه أقطع المهاجرين والأنصار، ورؤساء الوفود والقبائل التي كانت تدخل في الإسلام. يقول أبو يوسف: ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك؛ إذ كان فيه تألف على الإسلام، وعمارة للأرض " (82).

وشملت إقطاعات الرسول ﷺ من جملة ما شملته: الأرض الموات، عملاً بما قرره الرسول بقوله: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " (83). وروى طاووس عن النبي أنه قال: عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم. وسئل طاووس قوله (لكم) ما يراد به قال: تقطعونها الناس (84). والعادي كل أرض كان ساكنها في آباد الدهر، فانقرضوا فلم يبق منهم أنيس. وكذلك أرض موات لم يحياها أحد، ولم يملكها مسلم ولا معاهد (85). ومن الأمثلة على إقطاعة الأرض الموات، ما أقطعه لمجاعة بن مرارة أحد رؤساء بني حنيفة في اليمامة (86).

وأقطع الرسول ﷺ الأرض العامرة كما حدث مع الزبير بن العوام، عندما أقطعه أرض سليط الأنصاري بخيبر، فيها شجر ونخل (87). وإقطاعة للصحابه من أراضي بني النضير (88).

كما أقطع الرسول ﷺ الأراضي الواقعة على العيون والآبار، والمياه، التي تندرج تحت صنف الأرض الموات، والمثال على مخالفة ذلك إقطاع النبي ﷺ لأبيض بن جمال الملح الذي بمأرب، ثم ارتجاعه منه، عندما تبين أن هذه القطيعة ماء عد، " وهو الذي له مادة لا تتقطع مثل العيون والآبار ارتجاعه منه لأن سنة النبي ﷺ في الكلا والنار والماء أن الناس جميعاً فيه شركاء، فكره أن يجعله للرجل يحوزه دون الناس " (89).

كما أقطع الرسول ﷺ قرى عامرة، هي ضمن أراضي دار الحرب لمن سألها ذلك من أمثال تميم الداري، الذي سأل الرسول عليه الصلاة والسلام قريتي حبرون وعينون في فلسطين، فكتب له بهما، وعندما فتحت الشام أنفذت له (90). يقول المقرئ: " إقطاع رسول الله ﷺ وإقطاع عمر وعلي وبني أمية والعباسيين هو إقطاع تملك " (91).

أما ملكية أرض الإقطاعات زمن الرسول ﷺ ، فإن ما أقطعه الرسول ﷺ من أراض ومياه هي ملك للشخص المقطع يتصرف بها كما يشاء، فيما عرف بإقطاع التملك. وهذا يتضح من روايتين: الأولى؛ ما اختصت بإقطاع نمط بن قيس بن مالك الأرحبي باليمن أرضاً جارية له ولعقبه من بعده<sup>(92)</sup>. والأخرى؛ ما أقطعه لتميم الداري، بحسب ما جاء في نص كتاب النبي له: " إن له قرية حبرون، وعينون ٥٠٠ ولعقبه من بعده لا يحاقه فيهما أحد، ولا يلجها عليهما أحد"<sup>(93)</sup>. هذا فضلاً عما قرره الرسول ﷺ أن "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"، كما أثبت الرسول ﷺ ملكية أو حمى القبائل التي كانت تدخل في الإسلام<sup>(94)</sup>، وأقر ملكية المياه لمن أسلم عليها<sup>(95)</sup>.

وفيما يختص بمعاملة أرض الإقطاعات، يقول أبو يوسف: " وأما أرض الحجاز ومكة والمدينة وأرض اليمن وأرض العرب التي افتتحها رسول الله فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، لأنه شيء قد جرى عليه أمر رسول الله ﷺ وحكمه. وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ افتتح فتوحاً من الأرض العربية، فوضع عليها العشر، ولم يجعل على شيء منها خراجاً"<sup>(96)</sup>.

### الإقطاعات في عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم:

#### أولاً : في زمن خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

وعندما تولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة، وفدت عليه الوفود من مختلف نواحي شبه الجزيرة العربية، ومن بينهم بعض رؤساء الوفود الذين سبق لهم أن وفدوا على النبي ﷺ في حياته؛ مثل مجاعة بن مرارة الذي كان النبي ﷺ قد أقطعه أرضاً باليمامة، وفد على أبي بكر بعد أن قبض النبي، فأقطعه الخضرمة باليمامة، اقتداء بسنة النبي ﷺ في إقطاع القطائع وتألف الناس على الإسلام<sup>(97)</sup>.

ويذكر " أن أبا بكر (رض) أقطع الزبير ما بين الجرف إلى قناة"<sup>(98)</sup>، وكانت هذه الأرض أرضاً مواتاً<sup>(99)</sup>. وروى أبو عبيد أن أبا بكر أقطع طلحة بن عبيد الله أرضاً وكتب له بها كتاباً، وأشهد له ناساً فيهم عمر. قال: فأتى طلحة عمر بالكتاب، فقال: ائتم على هذا. فقال: لا أئتم، أهذا كله لك دون الناس؟ قال: فرجع مغضباً إلى أبي بكر، فقال: والله ما أدري، أنت الخليفة، أم عمر. فقال: بل عمر ولكنه أبي<sup>(100)</sup>.

وجاء الأقرع والزبرقان إلى أبي بكر (رض) في خلافته، فقالا له: اجعل لنا خراج التمرين ونضمن لك ألا يرجع من قومنا أحد، ففعل، وكتب الكتاب، وكان الذي يختلف بينهم طلحة بن عبيد الله، وأشهدوا شهوداً من بينهم عمر، فلما أتى عمر بالكتاب نظر فيه فلم يشهد، ثم قال: لا ولا كرامة ثم مرق الكتاب ومحاه، فغضب طلحة وأتى أبا بكر فقال له، أنت الأمير أم عمر. فقال: الأمير عمر غير أن الطاعة لي فسكت<sup>(101)</sup>.



وذكر ابن عساكر بلفظ آخر: " أن عيينة والأفرع قالاً لأبي بكر يا خليفة رسول الله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها نخل ولا منفعة، فإن شئت أن تقطعناها، لعلنا نحرقها ونزرعها، ففعل الله ينفع بها بعد اليوم. فأقطعهما أبو بكر إياها وكتب لهما كتاباً أشهد فيه عمر ولم يكن حاضراً فانطلقا إلى عمر ليشهدها، فوجداه يصلح بعيداً له، فقالا له: إن أبا بكر أشهدك .. فقال إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذ قليل، وإن الله أعز الإسلام، فاذهبا فاجهدا جهدكما (102).

ويفسر أبو عبيد رفض عمر (رض) لهذه القطائع على أساس أنه كان " يومئذ يكره الإقطاع ولا يراه ثم رأى منه بعدما أفضى الأمر إليه غير ذلك. فقد علمنا أنه أقطع غير واحد في خلافته، وهذا كالرأي يراه الرجل ثم يتبين له الرشد في غيره، فيرجع إليه، وهذا من أخلاق العلماء قديماً وحديثاً " (103).

ولكن موقف عمر (رض) من الإقطاعات هذه كان واضحاً بالنص؛ إذ قال: أهذا كله لك دون الناس؟ وهكذا فإن عمر بن الخطاب كان لا يرغب في أن يتميز هؤلاء على غيرهم من المسلمين. كما كان رده واضحاً على عيينة والأفرع بخصوص الموقف من المؤلفة قلوبهم والامتيازات التي كانت لهم منذ زمن الرسول عليه السلام.

وأنفذ أبو بكر الصديق ما أقطعه الرسول ﷺ لتتميم الداري في فلسطين بعد فتحها، وكتب للداريين كتاباً نص: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من أبي بكر أمين رسول الله ﷺ الذي استخلف في الأرض بعده، كتبه للداريين ألا يفسد عليهم سبهم ولبدنهم من قرية حبرون وعينون، فمن كان يسمع ويطيع الله فلا يفسد منهما شيئاً، وليقم عمرو بن العاص عليهما، فليمنعهما من المفسدين " (104).

وهكذا فإن أبا بكر الصديق (رض) قد أقطع الأراضي اقتداء بما فعله النبي ﷺ، فأقطع مجاعة بن مرارة من أشراف اليمامة، تألفاً على الإسلام، لكننا هنا نلاحظ اعتراض عمر بن الخطاب (رض) على هذه الحالة. وهذا يرجع فيما يبدو إلى أن اليمامة كانت مركزاً للاضطرابات التي أدت إلى حروب الردة في زمن أبي بكر، فكان تألف مجاعة بن مرارة وقومه ضرورة لاستدامة ولاء هذه المنطقة إلى المدينة مركز الإسلام آنذاك.

كما يلاحظ إقطاعه للصحابية مثل الزبير، ومحاولته إقطاع طلحة والأفرع وعيينة وإنفاذه ما أقطعه الرسول صلى الله عليه وسلم لتتميم الداري بفلسطين.

أما الأراضي التي أقطع منها أبو بكر (رض) فكانت من الأرض الموات؛ كالأرض التي أقطعها للزبير ما بين الجرف إلى قناة. وما عرضه عيينة والأفرع على أبي بكر؛ إذ قالوا: إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها نخل ولا منفعة، فإن شئت أن نقطعناها، لعلنا نحرقها ونزرعها، ففعل الله ينفع بها بعد اليوم فأقطعهما أبو بكر إياها.

ومن الملاحظ أيضاً أن الإقطاعات زمن خلافة أبي بكر (رض) كانت قليلة حسب الإشارات التي أوردتها المصادر عن فترة خلافة أبي بكر الصديق، وهذا منتظر؛ لأن هذا يرتبط بقصر الفترة الزمنية لخلافة أبي بكر من جهة، وانشغاله بحروب الردة، والفتوح على الجبهتين البيزنطية والساسانية من جهة أخرى، على أساس توجيه القبائل والمقاتلة للجهاد بصورة أساسية.

### ثانياً : الإقطاعات زمن خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

لقد استمرت عملية إقطاع الأراضي في خلافة عمر بن الخطاب (رض)، على الرغم مما مر بنا من معارضته لبعض حالات القطائع زمن الخليفة أبي بكر الصديق. فيذكر " أن الرسول ﷺ كان قد أقطع العقيق لرجل واحد (وهو بلال بن الحارث، فلما كان عمر: ترك في يديه منها ما يعمره، وأقطع بقيتها غيره" <sup>(105)</sup>. ويذكر أن سبب ذلك أن هذا الرجل لم يعد يتمكن من استغلالها كلها، فكان موقف عمر هذا من هذه القطيعة <sup>(106)</sup> صريحاً، إذ قال لبلال: " إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي <sup>(107)</sup>."

وكان عمر بن الخطاب (رض) " أقطع العقيق أجمع للناس حتى جازت قطيعة أرض عروة بن الزبير، فقال أين المستقطعون. منذ اليوم فإن يكن فيهم خير فتحت قديمي. قال خوات بن جبير: أقطعنيه فاقطعه إياه " <sup>(108)</sup>.

وفي نص آخر: " خرج عمر يقطع الناس وخرج معه الزبير فجعل عمر يقطع حتى مر بالعقيق فقال: أين المستقطعون، منذ اليوم ما مررت بقطعة أجود منها. فقال الزبير: أقطعنيها. فاقطعه إياها" <sup>(109)</sup>. وتشير رواية أخرى عن هشام بن عروة عن أبيه قال: " أقطع عمر بن الخطاب خوات بن جبير الأنصاري أرضاً مواتاً فاشتريناها منه " <sup>(110)</sup>.

وسار عمر بن الخطاب (رض) على سنة النبي ﷺ وأبي بكر الصديق في إقطاع مجاعة بن مرارة من أشراف اليمامة إذ أقطعه قرية الريا باليمامة <sup>(111)</sup> تطبيقاً لسياسة التألف على الإسلام التي انتهجها الرسول ﷺ وأبو بكر (رض) من قبله <sup>(112)</sup>. فيذكر أن عمر بن الخطاب (رض) كان قد أقطع أبي بن كعب حديقة نخل <sup>(113)</sup>، وأقطع علياً ينبع... <sup>(114)</sup>.

وكان عمر بن الخطاب (رض) أقطع: خمسة من أصحاب النبي ﷺ، سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وخباب وأسامة بن زيد و (الزبير) فأما أسامة فباع أرضه " <sup>(115)</sup>.

وذكر خثيم وهو رجل من القارة أنه أدرك الذين أقطعوا : باع بائعهم، وورث مورثهم " <sup>(116)</sup>. ويذكر أبو يوسف عن أبي رافع أنه قال: أعطاهم (لم يُسمَّهم) النبي ﷺ أرضاً، فعجزوا عن عمارتها فباعوها في زمن عمر بن الخطاب " <sup>(117)</sup>. ويفهم

من هذا أن أرض القطائع كانت ملكاً لأصحابها يتصرفون بها كما يشاؤون، وأن بيع القطائع من قبل مالكيها كان مألوفاً.

و"كان عمر بن الخطاب كثيراً ما يستخلف زيد بن ثابت إذا خرج إلى شيء من الأسفار، وقلماً رجع من سفر إلا أقطع زيد بن ثابت حديقة نخل" (118). وهي أرض عامرة مزروعة.

ويشار إلى أن رسول الله ﷺ كان قد: أقطع لأناس من مزينة أو جهينة فلم يعمروها فجاء قوم فعمرّوها فخاصمهم الجهنيون أو المزيّنون إلى عمر بن الخطاب (رض)، ثم قال: من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين، فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها" (119).

يفهم من هذا النص أن عمر (رض) لا يمكنه استرجاع قطيعة أقطعها الرسول من قبله إلا إذا لم يعمرّوها وتركوها غير عامرة لثلاث سنين. وهذا ما أكدّه أبو يوسف: وكل من أقطعه الولاة المهديون أرضاً من أرض السواد وأرض العرب والجبّال من الأصناف التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها فلا يحل لمن يأتي بعدهم من الخلفاء أن يرد ذلك ولا يخرج من هو في يده وارثاً أو مشترياً" (120).

ولكن هذه الحالة، يبدو أنها نهت عمر بن الخطاب (رض) إلى الإقلال من المنازعات والحد منها، وإرساء قاعدة ثابتة للتعامل بين السلطة وأصحاب القطائع، فكانت هذه سابقة سنّها عمر بن الخطاب فنبت مبدأ "من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها".

وعندما افتتحت العراق، والشام في عهد عمر بن الخطاب (رض)، أقطع عمر الإقطاعات فيهما - ففي العراق: يذكر أن عمر بن الخطاب أخرج نصر بن الحجاج إلى البصرة وأقطعه فيها أرضاً وداراً (121). كما أخرج النصارى من جزيرة العرب وأقطعهم نجران التي بسواد الكوفة (122).

وروى يحيى بن آدم أن عمر بن الخطاب (رض) أعطى جرير بن عبدالله البجلي وقومه ربع السواد ثم استرده منه. وذلك أن عمر أعطى جريراً وقومه ربع السواد فأخذه سنّين أو ثلاثاً، ثم إن جريراً وفد إلى عمر مع عمار، فقال له عمر: يا جرير لو لا أنني قاسم مسؤول لكنتم على ما كنتم عليه، ولكن أرى أن تردّه على المسلمين، فردّه عليهم وأعطاهم عمر ثمانين ديناراً (123). ويذكر أنهم أقطعوا ذلك لمشاركتهم في القادسية إذ يقول قيس بن أبي حازم وهو من بجيلة "كنا ربع أناس يوم القادسية فأعطانا عمر ربع السواد" (124).

ويؤكد أبو يوسف عدم مساس عمر (رض) بأراضي السواد: "وافتنح عمر السواد والأهواز، فأشار عليه المسلمون أن يقسم السواد والأهواز، وما افتنح من المدن، فقال لهم: فما يكون لمن جاء من المسلمين؟ فترك الأرض وأهلها، وضرب عليهم الجزية، وأخذ الخراج من الأرض" (125).

وأقطع عمر بن الخطاب (رض) طير ناباذ للأشعث بن قيس الكندي، وهي موضع بين الكوفة والقادسية<sup>(126)</sup>. ويذكر أن عمر بن الخطاب أقطع مخرم بن شريح بن مخرم أرضاً قرب موضع بغداد سمي الموضع باسمه، وحدده ياقوت أنه يقع بين الرصافة ونهر المعلى<sup>(127)</sup>.

وفي نواحي البصرة، يذكر أن عثمان بن أبي العاص قال لعمر: "يا أمير المؤمنين إن عندنا أجمة ليست في يد أحد فاقطعنيها فاعمرها، فتكون فيها منفعة لعيالي، ومنفعة للمسلمين فكتب له بها"<sup>(128)</sup>.

وكان بالبصرة رجل يقال له نافع أبو عبد الله وكان أول من افتلَى الفلى بالبصرة، فأتى عمر، فقال، إن بالبصرة أرضاً ليست بأرض الخراج، ولا تضر بأحد من المسلمين، قال: فكتب إليه أبو موسى يعلمه بذلك ويخبره: أنه أول من افتلَى الفلى بالبصرة. فقال: ازرعها لخلي، قال: فكتب عمر إلى أبي موسى: إن كانت ليست تضر بأحد من المسلمين، وليست من أرض الخراج فاقطعها إياه"<sup>(129)</sup>. وفي رواية: "فإن لم تكن أرض جزية ولا أرضاً يجري إليها ماء جزية فأعطها إياه"<sup>(130)</sup>. وفي فتح الباري أن هذه الأرض التي أقطعت لنافع بالبصرة كانت أرضاً مواتاً<sup>(131)</sup>.

وعندما افتتحت الشام جاء تميم الداري بكتاب النبي عليه السلام فقال عمر: أنا شاهد ذلك فأعطاه إياه<sup>(132)</sup>. ويذكر أن عمر أمضى ذلك لتميم وقال: ليس لك أن تبيع. قال: فهي في أيدي أهل بيته إلى اليوم"<sup>(133)</sup>. وفي رواية عن تميم الداري أنه قال: فجعل عمر ثلثهما لابن السبيل، وثلثاً لعمارتها، وثلثاً لنا"<sup>(134)</sup>.

وأقطع عمر بن الخطاب (رض) أبا عبيدة أرضاً بالشام، روى ابن حجر عن ابن عساكر: كان عند دير البقر بدمشق ديران أحدهما لخالد بن الوليد أقطعه أبو عبيدة، والآخر لأخيه حرمله ابن الوليد قرية بالغوطة تعرف بدير حرملة، بعد أن كاتب فيها عمر، فأذن له"<sup>(135)</sup>.

وذكر: "أن ناساً سألوا عمر بن الخطاب أرضاً من أرض أندركيسان بدمشق، لمربط خيلهم، فأعطاهم طائفة منها، فزرعوها، فانتزعها منهم، وأغرمهم لمأ زرعوا فيها"<sup>(136)</sup>. وأندر كيسان هي من أراضي الصوافي في الشام التي لا مالك لها<sup>(137)</sup>. ويفهم من موقف عمر هذا نحوهم أنهم أخذوا بالاتفاق، وأراد أن يضع حداً للتحاليل على الغرض الذي أقطعهم الأرض من أجله.

ويذكر البلاذري أن هنالك قطائع أقطعت لمرابطة في عسقلان منذ زمن عمر بن الخطاب (رض)<sup>(138)</sup>. وكذلك بثغر أنطاكية: "فلما فتحت كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رتب بأنطاكية جماعة من المسلمين أهل نيات وحسبه، وأجعلهم بها مرابطة، ولا تحبس عنهم العطاء، ثم لما وُلِّي معاوية كتب له بمثل ذلك"<sup>(139)</sup>.

ويذكر ابن قدامة أن عمر بن الخطاب (رض) أقطع الفاتحين بأرض الشام في

مرج بردى، وأقرَّ ذلك عثمان بن عفان من بعده <sup>(140)</sup> كما أقطعهم ما أحيوه على نهر الأوند خارج حمص <sup>(141)</sup>.

وفي مصر، يشار إلى حالة واحدة من قطائع عمر بن الخطاب (رض)، إذ أقطع سندراً مولى زنباع الجذامي (صحابي) أرضاً في مصر وكتب له بذلك كتاباً، فلما وفد على عمرو بن العاص " أقطعه أرضاً واسعة وداراً " <sup>(142)</sup>.

وهكذا فإن عمر بن الخطاب (رض) كان قد أقطع الإقطاعات في جزيرة العرب، والعراق، والشام، ومصر، والثغور، وحاول عمر أن يعالج بعض الحالات من الإقطاعات التي أقطعت منذ عصر الرسول ﷺ، ولكنه لم يصادرها، مثلما حدث مع بلال بن الحارث إذ قال عمر له: " إنما أقطعك الرسول لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي ". وكانت الحالة الثانية: الخلاف الذي نشأ بين مزينة أو جهينة ومن عمّر الأرض التي أقطعها لهم الرسول ﷺ، فرأى عمر أنه لا يمكنه استرداد أرض أقطعها الرسول ، ولكنه بالمقابل ثبتّ مبدأ " من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها " .

وتألف عمر بن الخطاب (رض) رؤساء القبائل مثل مجاعة بن مرارة مثلما فعل الرسول ﷺ، وأبو بكر الصديق (رض). كما أقطع الصحابة من أمثال: علي بن أبي طالب، وخوات بن جبير الأنصاري، وزيد بن ثابت، وسندراً مولى روح بن زنباع الجذامي، ولوحظ أن أصحاب الإقطاعات لهم حق التصرف في ما يملكون من إقطاعات فيمكنهم بيع إقطاعاتهم. مثلما فعل أسامة بن زيد بالأرض التي أقطعها له عمر بن الخطاب ٥٥ ولكن يلاحظ أن عمر تشدد في قطيعة تميم الداري عندما أمضى له كتابه إذ قال له: " ليس لك أن تتبع " ولربما كان هذا بسبب أن كتاب النبي ﷺ لتمييم ينص على أن تكون هذه القطيعة له ولعقبه من بعده.

وأقطع عمر (رض) أراض في سواد الكوفة للنصارى الذين أخرجهم من جزيرة العرب. كما أقطع الأشعث بن قيس الكندي، ومخرم بن شريح بن مخرم، من أراضي السواد، ولكنها لم تكن أراض خراجية، بل أرض موات مثلما أقطع عثمان بن أبي العاص الأجمة التي هي ليست في يد أحد ليعمرها " وإقطاع نافع أبو عبد الله أرضاً في البصرة ليفتلى الفلى فيها، التي وصفت بأنها " ليست بأرض الخراج ولا تضر بأحد من المسلمين ٥٥ وليست أرض جزية ولا يجري إليها ماء جزية " .

وشملت إقطاعات عمر بن الخطاب (رض) المقاتلة في دمشق، وحمص، وعسقلان، وأنطاكية. ويشار إلى أن عمر بن الخطاب أقطع من الأراضي العامرة - يبدو أنها محصورة في منطقة الحجاز - فيذكر أنه أقطع أبي بن كعب حديقة نخل، وكلما خرج إلى شيء من الأسفار وقلما رجع من سفره إلا أقطع زيد بن

ثابت حديقة من نخل". وفي إشارة من الشام أن عمر أقطع الفاتحين ما أحيوه على نهر الأوند خارج حمص.

وتذكر كتب الخراج أن إقطاعات عمر بن الخطاب (رض) من الأراضي في العراق هي من الأراضي التي تعود ملكيتها قبل الفتح: "كل أرض كانت لكسرى أو لأهله أو لرجل قُتل في الحرب، أو لحق بأرض الحرب أو مغيض ماء أو أجمة، أو دير بريد، مما لم يكن في يد أحد" (143) وأوقاف بيوت النيران، والآجام، والطواحين (144). فكان عمر يقطع من هذه لمن أقطع (145). وقال أبو عبيد: فهذه كلها أرضون قد جلا عنها أهلها فلم يبق بها ساكن ولا لها عامر فكان حكمها إلى الإمام (146).

أما إقطاعات عمر (رض) في الشام فيذكر ابن عساکر: "أن بدء هذه القطائع كانت من الأرضين التي كانت تحت يد أنباط القرى، فلما هزم الله الروم هربت تلك البطارقة عما كان في أيديها من تلك المزارع فلحقت بأرض الروم، ومن قتل منها في تلك المعارك التي كانت بين المسلمين والروم، فصارت تلك المزارع والقرى صافية للمسلمين موقوفة بقبلها والي المسلمين كما يقبل الرجل مزرعته. قالوا: فمنها أندركسيان يعني دمشق، وقبيس بالبلقاء، وما على باب حمص من جياعنا وغيرها" (147).

ويشير أبو يوسف إلى أنه يؤخذ العشر من القطائع فيقول: إنما صارت القطائع يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة الصدقة (148). ويعمل أبو يوسف ذلك فيقول: "وإنما يؤخذ منها العشر لما لزم صاحب الإقطاع من المؤونة في حفر الأنهار وبناء البيوت وعمل الأرض. وفي هذا مؤونة عظيمة على صاحب الإقطاع فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤونة" (149). أما الباقي فكانت تُعطى بالمزارعة (150).

### ثالثاً: الإقطاعات زمن خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه

عندما تولى عثمان (رض) الخلافة وفد عليه جماعة بن مرارة من أشرف اليمامة، فأقطعه قطيعة لم يُذكر اسمها (151). وذلك اقتداء بسياسة الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر في إقطاع هذا الرجل (152).

وأقطع عثمان (رض) زيد بن ثابت حدائق نخل (153)، وأقطع المغيرة بن شعبة داره التي هي بالبقيع (154)، كما أقطع عثمان (رض) بعض الصحابة (155). وكانت إقطاعاتهم تلك من نواحي الكوفة؛ إذ أقطع عثمان لعبد الله بن مسعود بالنهرين، وأقطع لعمار استينيا، وأقطع خباباً صعبينا، وأقطع سعد بن مالك قرية هرمزان (156). قال: فكان عبد الله بن مسعود وسعد يعطيان أرضهما بالثلث والربع (157)؛ أي مزارعة.

وأقطع عثمان (رض) طلحة بن عبيد الله أجمة الجرف) وهو موضع النشاسنج) وكتب بها كتاباً إلى سعيد بن العاص وهو بالكوفة أن ينفذها له <sup>(158)</sup>.

ويذكر ياقوت كذلك موضع " الصنين " (وهو بلد كان بظاهر الكوفة) كان من منازل المنذر، وبه نهر ومزارع، باعه عثمان من طلحة بن عبيد الله وكتب له كتاباً مشهوراً مذكوراً <sup>(159)</sup>.

تشير كتب الخراج إلى أن عثمان (رض) أقطع هذه القرى لأنها كانت مما أصفى الخليفة عمر، وأن " تلك الأرضين لم يبق لها رب " <sup>(160)</sup>. ويذكر الصولي أن إقطاعات عثمان لهؤلاء الصحابة كانت من " صوافي كسرى، ومما جلا عنه أهله " <sup>(161)</sup>.

وأقطع عثمان بن عفان (رض)، عثمان بن أبي العاص أرضاً بالبصرة التي تعرف ب: "شط عثمان" <sup>(162)</sup>. ويذكر أبو عبيد أن " أرض البصرة كانت يومئذ كلها سباخاً وأجاماً، فأقطع عثمان بن عفان، عثمان بن أبي العاص الثقفي بعضها، فاستخرجها وأحياها، والسباخ موات " <sup>(163)</sup>. ويضيف قدامة بن جعفر: " إن كانت لا تنبت إلا بعلاج، وكذلك الأرض يغلب عليها الغياض والأجام، وكذلك الأرض التي يركبها الماء ويقم فيها حتى يحول بين الناس وبين ازديادها والانتفاع بها كالبطايح، فإن جميع ذلك إذا عولج حتى يصلح للزراعت جرى مجرى المستحيا من الموات الذي يقع عليه الإقطاع، وقد أقطعت الأئمة من ذلك أجمع، ومما كان لهم خالصاً من الضياع التي ورثوها وملكوها بوجه من وجوه الملك " <sup>(164)</sup>.

وفي رواية للمدائني يبين فيها أصل إقطاعات عثمان (رض) للصحابة ولغيرهم من العرب الفاتحين بالكوفة والبصرة ومُسَوِّغَاتِهَا فيقول: كان الناس يقدمون على عثمان بن عفان فيسألونه أن يعوضهم مكان ما خلفوا من أرضهم بالحجاز وتهامة، ويقطعهم عوضه بالكوفة والبصرة " <sup>(165)</sup>.

وأجمل الشعبي كل ذلك بقوله: " لماً وُلِّي عثمان بن عفان (رض) كان الرجل يقدم عليه، له الشرف في قومه من أهل اليمن أو الطائف أو عُمان أو البحرين أو حضر موت أو اليمامة، فيقول: يا أمير المؤمنين إني رغبت في الهجرة وخلفت أرضاً نفيسة، وذلك أن هؤلاء أهل قرى وعقد ومساكن. فيقول عثمان: فإننا نعوضك فيها ونجعل أرضك صافية للمسلمين، فعوض الأشعث بن قيس طيرناباذ، وأخذ ماله بحضر موت، وعوض طلحة بن عبيد الله النشا ستج وبئر أريس، وأخذ ماله بحضر موت، وأقطع الزبير بن العوام ما والى دير عبد الرحمن، وأقطع خباب بن الأرت استينياً، وأقطع وائل بن حجر الحضرمي ما والى زرارة، وأقطع ابن حاتم الطائي الروحاء، وأقطع أبا مريد الحنفي أرضه بالأهواز بنهر تيرى، وأقطع نافع بن الحارث ابن كلدة الثقفي قطيعته التي بشط عثمان بالبصرة، وأقطع خالد بن عرفة العذري حليف بني زهرة أرضه التي بحمام عمرة، وأقطع أبا موسى

الأشعري قطيعته بحمام عمرة، وأقطع أناساً من أهل البصرة، وأناساً من أهل الكوفة، وأناساً من أهل المدينة قطائع كثيرة. فكان ذلك فعله يضر بالخراج" (166).

يذكر أبو عبيد أن هذه الإقطاعات زمن عثمان كانت "من الأصناف التي كان عمر أصفها من أرض السواد" (167). ويقول: "فهذه كلها أرضون قد جلا عنها أهلها، فلم يبق بها ساكن ولا لها عامر، فكان حكمها إلى الإمام، كما ذكرنا في عادي الأرض، فلما قام عثمان رأى أن عمارتها أردُّ على المسلمين، وأوفر لخراجهم من تعطيلها، فأعطاهما من رأى إعطاه على أن يعمروها كما يعمرها غيرهم، ويؤدوا عنها ما يجب للمسلمين عليهم" (168). "وهذه هي أرضون القطائع بالسواد" (169).

وأقطع عثمان بن عفان (رض) بعض أهل بيته وأقاربه، ولكن هذا كان سبباً في توجيه النقد له (170)، كما أقطع عثمان: "صدقة رسول الله عليه السلام - مهزور - موضع سوق المدينة كان الرسول ﷺ وزعها على المسلمين، أقطعها عثمان، للحارث بن الحكم أخي مروان بن الحكم، وأقطع مروان فذك، وهي صدقة رسول ﷺ. وعندما افتتح إفريقية أخذ الخمس [يزعمهم] فوهبه كله لمروان" (171). كما أقطع عثمان أرضاً للحكم بن أبي العاص على نهر مطرف، ذكر في أنهار العراق (172).

وأقطع عثمان بن عفان (رض) المقاتلة أراض في الموصل، فيذكر أن: "الذي جند الموصل: عثمان، وأسكنها أربعة آلاف" (173).

ولما فتح المسلمون الجزيرة (الفراتية) وولّى عثمان، ولّى معاوية الشام والجزيرة، وأراد أن يُنزل العرب مواضع نائية عن المدن والقرى، وبأذن لهم في اعتماد الأراضي التي لا حق لأحد فيها، فأنزل بني تميم الرابية، وأنزل المازحين والمديبر أخلاطاً من قيس وأسد وغيرهم، ورتب ربيعة في ديارها على ذلك، وفعل مثل ذلك في جميع نواحي ديار مضر (174).

كما أنزل العرب في بالس بأراضي الصوافي، قال البلاذري: "سار أبو عبيدة حتى نزل تمرأحين، وقدم مقدمته إلى بالس، وبعث جيشاً عليه حبيب بن مسلمة إلى قاصرين، وكانت بالس وقاصرين لأخوين من أشراف الروم أقطعا القرى التي بالقرب منهما، وجعلاً حافظين لما بينهما من مدن الروم، فصالحهم أهلها على الجزية أو الجلاء، فجلا أكثرهم إلى بلاد الروم وأرض الجزيرة وقرية جسر منبج، ولم يكسر الجسر يومئذ، وإنما اتخذ في زمن عثمان بن عفان للصوائف" (175).

وأقطع عثمان بن عفان (رض) المقاتلة في مناطق الثغور والسواحل. فمن إقطاعاته، إقطاع المراقبة في عسقلان (176). ولما كانت أنطاكية موضع اهتمام الخليفة عمر بن الخطاب، فقد كانت كذلك أيام الخليفة عثمان بن عفان. يذكر



البلاذري أن عثمان كتب إلى معاوية يأمره أن يلزمها (أنطاكية) قوماً، وأن يقطع قطائع ففعل. ومما يؤكد ذلك رواية ابن سهم قال: وكنت واقفاً على جسر أنطاكية على الأرنت، فسمعت شيخاً مسناً من أهل أنطاكية، وأنا يومئذ غلام يقول: هذه الأرض قطيعة من عثمان لقوم كانوا في بعث أبي عبيدة، أقطعهم إياها أيام ولاية معاوية لعثمان على الشام<sup>(177)</sup>.

وفي ثغر أرمينية، أقطع عثمان (رض) بها الإقطاعات. يذكر البلاذري أن: "عثمان بن عفان كتب إلى حبيب بن مسلمة الفهري بغزو أرمينية ٥٥ فكتب إلى عثمان يسأله أن يشخص إليه من أهل الشام والجزيرة قوماً ممن يرغب في الجهاد والغنيمة، فبعث إليه معاوية ألفي رجل أسكنهم قاليقيا، وأقطعهم القطائع، وجعلهم مرابطة بها" (178).

ولما فتح البراء بن عازب قزوين زمن عثمان "رتب البراء هناك خمسمائة رجل من المسلمين فيهم طلحة بن خويلد الأسدي وميسرة العائدي، وجماعة من بني تغلب وأقطعهم أرضين وضياعاً لا حق لأحد فيها، فعمروها، وأجروا أنهارها، وحفروا آبارها" (179).

وفي انطرطوس، أقطع عثمان (رض) بها القطائع. روى البلاذري بإسناد قالوا: "فتح عبادة والمسلمون معه انطرطوس، وكان حصناً ثم جلا عنه أهله فبنى معاوية انطرطوس ومصرها وأقطع بها القطائع وكذلك فعل بمريقية وبلنيس" (180).

ولما أذن عثمان (رض) لمعاوية بالغزو بحراً "أمره أن يُعد في السواحل إذا غزا أو أغزا جيوشاً سوى من فيها من الرتب (إضافية)، وأن يقطعهم أراض، ويعطيهم ما جلا عنه أهله من المنازل، ويبنى المساجد، ويكبر [يوسّع] ما كان ابتنى منها قبل خلافته، وهذا شجع الناس على الانتقال إلى السواحل من كل ناحية" (181).

وفي رواية أخرى عند البلاذري حول أهمية هذا الموضوع عند الخلفاء والمسلمين قال: "وكان المسلمون كلما فتحوا مدينة ظاهرة أو عند ساحل رتبوا فيها قدر ما يحتاج لها إليه من المسلمين، فإن حدث في شيء منها حدث من قبل العدو، سربوا إليها الأمداد، فلما استخلف عثمان بن عفان كتب إلى معاوية يأمره بتحصيل السواحل وشحنها، وإقطاع من ينزله إياها القطائع ففعل" (182).

ويبدو أن صوافي الشام، من مزارع وضياع وقرى كانت على درجة عالية من الأهمية عند معاوية لغناها واتساعها وخصوبتها، حتى إنه كتب "في إمرته على الشام إلى عثمان أن الذي أجراه عليه من الرزق في عمله ليس يقوم بمؤن من يقوم عليه من وفود الأجناد ورسل أمرائها، ومن يقوم عليه من رسل الروم ووفودها، ووصف في كتابه هذه المزارع الصافية وسماها له، وسأله أن يقطعه

إياها، ليقوى بها على ما وصف له، وقال: إنها ليست من قرى أهل الذمة ولا من الخراج. فكتب إليه عثمان بذلك كتاباً، ولم تزل بيد معاوية 00" (183). ويذكر ابن عساكر أن هذه الإقطاعات التي أقطعها عثمان (رض) في الشام هي "من الأراضي التي كانت تحت أيدي أنباط القرى، فلما هزم الله الروم هربت تلك البطارقة عما كان في أيديها من تلك المزارع، فلحقت بأرض الروم ومن قتل منها في تلك المعارك التي كانت بين المسلمين والروم فصارت تلك المزارع والقرى صافية للمسلمين: ومنها اندركيسان يعني دمشق وقبيس بالبقاء، وما على باب حمص من جيعان وغيرها" (184).

وهكذا، فإن عثمان بن عفان (رض) أقطع الإقطاعات اقتداء بالرسول ﷺ، وأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، فأقطع الأراضي في شبه الجزيرة العربية، والعراق، والشام، والثغور، والسواحل. وكانت إقطاعاته تشمل المؤلفة قلوبهم مثل مجاعة بن مرارة، والصحابه، وأهل بيته وأقاربه، والمقاتلة والقبائل.

ومن الملاحظ أنه توسع في إقطاعه الإقطاعات، بخاصة في منطقة السواد التي لم يوافق عمر على الإقطاع منها بتوسع كبير من قبل، ولكن تبين أن عثمان بن عفان (رض) كان يهدف من وراء ذلك، تعويض الناس الذين كانت لهم أملاك في شبه الجزيرة العربية، هذا فضلاً عن أنه "رأى أن عمارتها أردُّ على المسلمين وأوفر لخراجهم من تعطيلها، فأعطاهما من رأى إعطاءه، على أن يعمروها كما يعمرها غيرهم، ويؤدوا عنها ما يجب للمسلمين عليهم" ولكن يبدو أن التنافس على امتلاك الأراضي الخصبة في منطقة السواد عموماً، وتكون طبقة غنية من كبار الملاك، عن طريق الشراء، كان ذلك مصدر قلق واضطراب، "ولّد بعض التذمر لدى القبائل" (185). هذا فضلاً عن استغلال هؤلاء إلى موضوع إقطاع عثمان لأقاربه لتوجيه النقد إلى عثمان من جملة الانتقادات التي كانت توجه إليه (186).

علماً أنه تبين من الروايات أن عثمان توسع في إقطاع الناس، ولكن توسعه الكبير في الإقطاعات وما رافق ذلك من تطور واستقرار لدى الناس في منطقتي الكوفة والبصرة أدى إلى ما أدى إليه زمن عثمان.

لقد اهتم عثمان (رض) بصورة واضحة أثناء خلافته بإقطاع المقاتلة والقبائل أراضي في الثغور للدفاع عنها، وشحن تلك المناطق بكثافة سكانية عربية ليكون طابعها عربياً على الدوام.

أما الأراضي التي أقطع منها عثمان، فقد أقطع من الأرض الموات. مثال ذلك ما أقطعه لعثمان بن أبي العاص، أرضاً سبخة في البصرة "فاستخرجها وأحياها". ويشار إلى أن عثمان (رض) أقطع أراضٍ عامرة، مثلما أقطع زيد بن ثابت

حدائق نخل، وإقطاعه القرى والضيايح في منطقتي الكوفة والبصرة، عندما عوّض الصحابة والعرب الفاتحين أراض هناك بوصفها بديلاً عن أراضيهم التي خلفوها في شبه الجزيرة العربية.

أكدت الروايات أن عثمان بن عفان (رض) كان قد أقطع من الأراضي التي أصبحت صافية للمسلمين من أراضي كسرى، وما جلا عنه أهله سواء في العراق أو الشام.. حتى القبائل التي كان يتم إنزالها بعض المناطق كان يتم تأكيد أن يؤذن لهم في اعمار الأرضين التي لا حق لأحد فيها ". وكذلك معاوية عندما طلب من عثمان أن يقطعه من صوافي الشام؛ كتب معاوية: " أنها ليست من قرى أهل الذمة ولا من الخراج ، فكتب إليه عثمان بذلك كتاباً".

#### رابعاً: الإقطاعات زمن خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وعندما تسلم علي بن أبي طالب (رض) الخلافة من بعد مقتل عثمان، ورث وضعاً مضطرباً، ومع ذلك فهناك إشارات قليلة تشير إلى أن علي بن أبي طالب (رض) أقطع بعض الإقطاعات: فيذكر الطبري عن سيف، عن سويد بن غفلة قوله: " استقطعت علياً رحمه الله فقال: اكتب: هذا ما أقطع علي سويداً أرضاً لذادويه، ما بين كذا إلى كذا وما شاء الله " (187).

كما أقطع كردوس بن هانئ الكردوسية (188). وأدرك علي المخاطر التي ترتبت على إقطاع الناس من قبل توليه الخلافة، وفهمه لما يمكن أن ينتج عنه وينعكس على الناس فيقول: "لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لقسمت السواد بينكم " (189). وهذا يدل على أنه لم ير قسمته لازمة بل رآها سائغة موكولة إلى اجتهد الإمام، ولعله أراد قسمة بعضه بين بعض المسلمين كما أقطع عثمان بعضهم " (190). وفي رواية: " لقد هممت أن أقسم السواد فينزل أحدكم القرية فيقول قريتي وإلا قسمته " (191).

وهذا ما أكده ابن رجب إذ أن الخلفاء عدوا أراضي السواد فيئاً للمسلمين، وليس ملكاً للغنمين، وعلى هذا الأساس تم الإقطاع من أراضي السواد، وأن عثمان وعلياً (رضي الله عنهم) أقرّا هذا الأمر الذي رآه عمر (192).

وهكذا، نلاحظ أن علي بن أبي طالب (رض) كان مقلداً في إقطاع الإقطاعات، والترم بمنهج وطريقة من سبقه من الخلفاء في الإقطاعات. أما قلة الإقطاعات في زمن خلافة علي، فهذا يرجع إلى الوضع العام في البلاد الذي أحدثه مقتل الخليفة عثمان (رض)، واضطراب الأوضاع نتيجة للصراع الذي تم بينه وبين معاوية، هذا فضلاً عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى الفتنة زمن خلافة عثمان، وطالت بآثارها علياً نفسه.

## الخلاصة:

بعد استعراض ما تقدم من الإقطاعات منذ عصر الرسول ﷺ وانتهاء بعصر الخلفاء الراشدين يفضي البحث إلى جملة استنتاجات أهمها :

- أقطع الرسول ﷺ الأرض الموات على أساس "عادي الأرض" و "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"، وأقر أنه لا يجوز إقطاع ما يشترك فيه الناس جميعاً (الكلاً والماء والنار). كما أقطع أراضٍ عامرة.

- عدّ ما اتخذه الرسول ﷺ في مجال الإقطاعات أساساً وقاعدة لمن جاء بعده من الخلفاء الراشدين، ولكن الإجراء الجديد بخصوص إقطاع الأرض الموات كان زمن الخليفة عمر بن الخطاب (رض)، إذ أكد أنه إذا تركت الأرض لمدة ثلاث سنوات لا يعمرها صاحبها ثم جاء قوم آخرون فعمروها فهم أحق بها .

- عدّت القطائع ملكاً لأصحابها، على أن يُدفع عنها العشر، وهناك إشارات لبيع الإقطاعات والتصرف بها .

بعد فتح العراق والشام، عدّ حكم أراضي الصوافي التي ليس لها مالك بعد أن جلا عنها أهلها إلى الخلفاء، وهي الأرض التي أقطع منها عمر وعثمان (رضهم)، وكذلك الأرض التي هي بمثابة الموات كالسباح، ولكن عثمان توسع في إقطاعاته، في الكوفة والبصرة، وكان ذلك الإجراء تحقيقاً لرغبة الصحابة والعرب الفاتحين في تلك المنطقة وبسبب بعدهم عن استغلال أراضيهم في شبه الجزيرة العربية، وعوضاً عنها.

كانت الغاية من تلك الإقطاعات، إما للتألف على الإسلام، وإما عمارة الأرض والتشجيع على الزراعة، وإما ربط الناس بالأرض في مناطق الثغور والسواحل لحماية حدود الدولة وتعزيز الاستمرار في الجهاد ونشر الإسلام والتعريب.

لوحظ التأكيد في زمن عمر وعثمان (رضهم) أن تكون تلك الإقطاعات ليست من أرض الخراج ولا تضر بأحد من المسلمين، وليست أرض جزية ولا يجري إليها ماء جزية. وكما لوحظ من كتاب معاوية لعثمان يقول فيه "إنها ليست قرى أهل الذمة ولا من الخراج"، فإنه أذن له بها.

كان علي بن أبي طالب (رض) قد سار على نهج من سبقه من الخلفاء، فأقطع بعض الإقطاعات، ولوحظ أنها كانت إقطاعات قليلة، بسبب ظروف الفتنة، التي أعقبت مقتل عثمان (رض)، وما تخللها من صراع بينه وبين معاوية بن أبي سفيان، وانقسامات في صفوف علي حتى طالت الفتنة علياً نفسه، وانتهى الأمر باغتياله، في سنة أربعين للهجرة .

- 1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، 15، مجلد، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1955-1956م، مادة "قطع"، ج8، ص281.
- 2- ابن زنجويه، حميد (ت 251هـ/865م)، كتاب الأموال، تحقيق: ذيب فياض، ج3، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986، ج1، ص629؛ وانظر: قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص216.
- 3- الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الموصلي (ت 334هـ/945م)، تاريخ الموصول، تحقيق: علي حبيبة (2ج)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1967، ص320.
- 4- ابن منظور، لسان العرب، مادة "قطع"، ج8، ص281.
- 5- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (ت 606هـ/1209م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، 5ج، نشر جمعية المعارف، طهران، 1286هـ، ج4، ص118.
- 6- الخزاعي، أبو الحسن علي بن محمد التلمساني (ت 781هـ/1379م)، تخريج الدلالات السمعية على ما كان عهد الرسول (ص) من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1980، ص74؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب (مادة خطط)، ج7، ص389.
- 7- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، أنساب الأشراف، مكتبة المثنى، بغداد، 1936، ج5، ص2.
- 8- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275هـ/888م)، السنن، 4ج، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج3، ص173.
- 9- ابن الأثير، أسد الغابة، ج4، ص323.
- 10- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت 335هـ/946م)، أدب الكتاب، صححه وعلق عليه: محمد بهجت الأثري، 1341هـ (مقدمة)، ص210؛ النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، 18ج، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية)، ج17، ص114؛ ابن حجر، فتح الباري، ج5، ص48.
- 11- ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج1، ص627.
- 12- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت 224هـ/838م)، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر، القاهرة، 1975، ص347؛ وابن زنجويه، كتاب الأموال، ص613، 614، 627.
- 13- يحيى بن آدم (ت 203هـ/818م)، كتاب الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط5، القاهرة،

- 1396هـ، ص 74؛ وانظر: عواد الأعظمي، الزراعة والإصلاح الزراعي في صدر الإسلام، مطبعة الجامعة، بغداد، 1978، ص 62.
- 14- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 5، ص 379؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ/ 1362م). الوافي بالوفيات، ج 9، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار النشر: فوانز شتاينر بفيسبادن (1962 - 1974)، ج 9، ص 386.
- 15- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/ 1372م)، السيرة النبوية، ج 4، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ج 4، ص 661، وانظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ/ 798م)، كتاب الخراج، المطبعة السلفية ومكنتها، ط 5، القاهرة، 1396هـ، ص 67.
- 16- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 671.
- 17- الواقي، محمد بن عمر بن واقد (ت 207هـ/ 822م)، المغازي، ج 3، تحقيق: مارسدن جونس، مطبعة جامعة أكسفورد، 1966، ج 2، ص 438؛ والذهبي، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748هـ/ 1347م). سير أعلام النبلاء، ج 17، دار المعارف، القاهرة (1956 - 1983)، ج 2، ص 116. والنويري، نهاية الأرب، ج 16، ص 415.
- 18- ابن حجر، فتح الباري، ج 5، ص 48، ج 6، ص 252، 254؛ وأبو يوسف، كتاب الخراج، ص 66.
- 19- أبو عبيد، الأموال، ص 347؛ والبخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/ 869م)، صحيح، ج 9، تحقيق: حسونة النواوي الحنفي، مصر، 1313هـ، ج 4، ص 19، ج 7، ص 39؛ وأبو داود، السنن، ج 3، ص 177، 178؛ وابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (ت 606هـ/ 1209م). جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج 12، ج، دار إحياء التراث العربي، ط 2، بيروت، 1980، ج 1، ص 230.
- 20- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت 620هـ/ 1223م)، المغني في شرح الخرقي، ج 12، مطبعة المنار بمصر، 1347هـ، طبعة بالأوفست، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1972م، ج 6، ص 164. الشرح (ص 170)؛ وانظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/ 889م)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 220. وابن منظور، لسان العرب، (مادة: حضر)، ج 4، ص 201.
- 21- ابن منظور، لسان العرب، (مادة: صوع)، ج 8، ص 215.
- 22- البخاري، صحيح، ج 3، ص 24، 124، ج 4، ص 102. وابن حجر، فتح الباري، ج 5، ص ص 47 - 49.
- 23- ابن حجر، فتح الباري، ج 6، ص 268، 269.

24- انظر: أبو عبيد، الأموال، ص 348؛ وابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 615؛ ومالك بن أنس، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر (ت 179هـ/795م). المدونة الكبرى، 6 ج، مطبعة السعادة، مصر، 1323هـ (طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت)، ج 1، ص 289؛ واليكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز، (ت 487هـ/1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 4 ج، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 1، القاهرة، 1945، ج 3، ص 953. والزيدي، محمد بن يعقوب (ت 1205هـ/1790م). تاج العروس، 10 ج، المطبعة الخيرية بمصر، ط 1، 1306هـ (تصوير بالأوفست بدار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي)، ج 4، ص 213؛ وابن قدامة، المغني، ج 6، ص 152 - 153.

25- ابن منظور، لسان العرب، (مادة: قبل)، ج 11، ص 546.

26- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 67.

27- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت 213هـ/828م)، السيرة النبوية، 4 ج، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 4، ص 224؛ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/922م). تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، 10 ج، دار المعارف بمصر، ط 2، 1976 - 1977، ج 3، ص 145؛ وابن قتيبة، المعارف، ص 333؛ ابن عساكر، علي بن الحسين (ت 571هـ/1175م). تهذيب تاريخ دمشق (7 ج). دار المسيرة، بيروت، 1979، ج 6، ص 36؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج 2، ص 241؛ ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ/1448م) الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البجاوي، 8 ج، دار نهضة مصر للطبع والنشر. الفجالة، القاهرة، ج 2، ص 623.

28- انظر: أبو عبيد، الأموال، ص 350؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 4، ص 1170، 1253؛ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت 463هـ). تاريخ بغداد، 14 ج، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ج 14، ص 161؛ ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأنديلي، (ت 543هـ/1148م)، عارضه الأحوزي بشرح صحيح الترمذي، 13 ج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 6، ص 149، 150؛ البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/869م)، التاريخ الكبير، 4 ج، في ثماني مجلدات، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج 1، ق 1، ص 62.

\* في كنز العمال (الجرف)، ج 3، ص 917.

29- الأصفهاني، علي بن الحسين (ت 356هـ/966م)، الأغاني، 24 ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصور عن طبعة دار الكتب المصرية)، ج 17، ص 325؛ ابن حجر، الإصابة، ج 5، ص 357 - 358.

30- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، ص 127؛ أبو عبيد، الأموال، ص 348.

31- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 4، ص 300، 343.

- 32- البلاذري، فتوح، ص ص 118 - 119.
- 33- أبو عبيد، الأموال، ص 357. ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 619 - 620؛ البلاذري، فتوح، ص ص 126 - 127؛ ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 38؛ المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين بن عبد الملك (ت 975هـ/1567م). كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكر حباني وصفوت السقا، 16 ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ج 3، ص 902.
34. ابن الأثير، أسد الغابة، ج 5، ص 18؛ أبو داود، السنن، ج 3، ص 173؛ ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 155، 164؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 154.
- 35- ابن العربي، عارضه الأحوزي، ج 6، ص 150.
- 36- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 3، ص 202.
- 37- ابن حجر، الإصابة، ج 1، ص 499. المتقي الهندي، كنز العمال، ج 3، ص 918.
- 38- ابن منظور، لسان العرب، (مادة: رمد)، ج 3، ص 186.
- 39- ابن عبد الحق البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن (ت 739هـ/1338م)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج 3، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1954، ج 1، ص 259؛ ابن حجر، الإصابة، ج 2، ص 90؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج 10، ص 602.
- 40- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 1، ص 151، 157؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج 13، ص 291.
- 41- الزبيدي، تاج العروس، ج 1، ص 341؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج 2، ص 27.
- 42- الواقدي، المغازي، ج 1، ص 20؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 2، ص 657؛ ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن عبدالله المدائني (ت 656هـ/1258م)، شرح نهج البلاغة، 17 ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، القاهرة، 1959، ج 14، ص 85؛ ابن حجر، الإصابة، ج 5، ص 590.
- 43- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 177، 276.
- 44- المصدر نفسه، ج 4، ص 375.
- 45- ابن حجر، الإصابة، ج 4، ص 466.
- 46- الزبيدي، تاج العروس، ج 2، ص 53.
- 47- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 2، ص 309؛ ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 106. وانظر: الصولي، أدب الكتاب، ص 211.
- 48- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 694. والبداية والنهاية، 14 ج، نشر مكتبة المعارف، بيروت، 1977، ج 5، ص 353.



- 49- أبو داود، السنن، ج 3، ص 176.
- 50- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (ت 606هـ/1209م) جامع الأصول في أحاديث الرسول، 12 ج، دار إحياء التراث العربي، ط 2، بيروت، 1980م، ج 11، ص 230؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 694.
- 51- ابن حجر، الإصابة، ج 6، ص 128.
- 52- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 174.
- 53- البكري، معجم ما استعجم، ج 4، ص 1214.
- 54- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 3، ص 71؛ ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 560.
- 55- النويري، نهاية الأرب، ج 18، ص 47؛ الزبيدي، تاج العروس، ج 8، ص 264. وانظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج 1، ص 251؛ ابن حجر، الإصابة، ص 415.
- 56- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 5، ص 353.
- 57- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 5، ص 21.
- 58- الزبيدي، تاج العروس، ج 5، ص 424 - 425.
- 59- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 1، ص 294، ج 2، ص 52؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 1، ص 45.
- 60- ابن حجر، الأصابة، ج 4، ص 484.
- 61- المصدر نفسه، ج 3، ص 56.
- 62- ابن منظور، لسان العرب، (مادة: شَقَر)، ج 4، ص 423.
- 63- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 4، ص 174.
- 64- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 3، ص 56.
- 65- ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 183.
- 66- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 2، ص 339؛ ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 153.
- 67- ابن حجر، الإصابة، ج 6، ص 123.
- 68- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 4، ص 89.
- 69- الزبيدي، تاج العروس، ج 4، ص 26.
- 70- ابن حجر، الإصابة، ج 4، ص 498.
- 71- ابن منظور، لسان العرب، (مادة: فَخَخ)، ج 3، ص 42.
- 72- البكري، معجم ما استعجم، ج 3، ص 1018 - 1033.

- 73- النويري، نهاية الأرب، ج 18، ص 47.
- 74- المصدر نفسه، ج 16، ص 167.
- 75- ابن كثير، السيرة النبوية، ج 3، ص 373، 384؛ (الوَسْقُ : هو مكيال ، كان في صدر الإسلام "حمل بعير" = 60 صاعاً، أي = 252,3456 لتر (أو 194,3 كغم من القمح)؛ انظر: فالتر هنس ، المكيال والأوزان الإسلامية ، ص ص 79-80 ؛ أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي ، ص ص 478-479.
- 76- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 4، ص 224؛ (الصاع : هو مكيال كان في صدر الإسلام = 24 3، كغم قمح، انظر: فالتر هنس ، المكيال والأوزان الإسلامية، ص 63؛ أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص ص 259-260).
- 77- المصدر نفسه، ج 5، ص 40؛ ابن حجر، الإصابة، ج 6، ص 472. ج 5، ص 753.
- 78- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ص 234 - 235؛ الصولي، أدب الكتاب، ص 210؛ أبو عبيد، الأموال، ص 349؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال ، ج 2، ص 617؛ البلاذري، فتوح، ص 176؛ ابن عساكر، تهذيب، ج 3، ص 354، 357؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/1505م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو افضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، القاهرة، ج 1، ص 177
- 79- أبو عبيد، الأموال، ص 355. وانظر: ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 628.
- 80- أبو عبيد، الأموال، ص 349؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 616.
- 81- الزبيدي، تاج العروس، ج 8، ص 184. ابن منظور، لسان العرب (مادة: أرم)، ج 12، ص 16.
- 82- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 68.
- 83- ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 147.
- 84- أبو عبيد، الأموال، ص 347؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 215.
- 85- أبو عبيد، الأموال، ص 354.
- 86- البلاذري، فتوح، ص ص 118 - 119.
- 87- أبو عبيد، الأموال، ص 347.
- 88- الصولي، أدب الكتاب، ص 210.
- 89- ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 630.
- 90- أبو عبيد، الأموال، ص 349.
- 91- المقرئزي ، كتابه الخطط، ج 1، ص ص 96 - 97.

- 92- ابن الأثير، أسد الغابة، ج 4، ص 224.
- 93- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 234 - 235.
- 94- المتقى الهندي، كنز العمال، ج 10، ص 625. وانظر: ابن الأثير، جامع الأصول، ج 11، ص 231.
- 95- البخاري، التاريخ الكبير، ج 1، ق 2، ص 62.
- 96- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 63 - 64، ص 65.
- 97- انظر: أبو عبيد، الأموال، ص 357؛ البلاذري، فتوح، ص 126 - 127؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 620؛ أبو داود، السنن، ج 3، ص 151 - 152؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 3، ص 1008.
- 98- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 73؛ البلاذري، فتوح، ص 21. (قناة: " واد يأتي من الطائف ويصب إلى الأرحضية وقرقرة الكدر ثم يأتي سد معاوية ثم يمر على طرف القدم، ويصب في أصل قبور الشهداء بأحد "؛ انظر: البلاذري، فتوح، ص 21؛ ياقوت الحموي (ت 626هـ/1228م)، معجم البلدان، ج 5، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979، ج 4، ص 401.
- 99- الصولي، أدب الكتاب، ص 211.
- 100- أبو عبيد، الأموال، ص 351 - 352؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 622 - 624؛ الصولي، أدب الكتاب، ص 211؛ ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 164.
- 101- ابن عساكر، تهذيب، ج 3، ص 93؛ الصولي، أدب الكتاب، ص 211.
- 102- ابن عساكر، المصدر نفسه، ج 3، ص 93؛ أبو عبيد، الأموال، ص 352؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 623.
- 103- انظر: ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 630.
- 104- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 235؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 617.
- 105- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 74؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 3، ص 953.
- 106- انظر: الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت 211هـ/826م). المصنف، ج 11، تصحيح وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط 1، 1972، ج 11، ص 9 - 10.
- 107- ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 615. ومالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج 6، ص 195. وابن قدامة، المغني، ج 6، ص 165.
- 108- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 66 - 67.
- 109- البلاذري، فتوح، ص 20 - 21.

110- المصدر نفسه، ص 20 - 21.

111- أبو عبيد، الأموال، ص 357؛ وابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 620؛ والبكري، معجم ما استعجم، ج 2، ص 690.

112- انظر: أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 66.

113- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 2، ص 311.

114- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 73؛ البلاذري، فتوح، ص 23؛ ابن عبد الحق البغدادي، مرصد الاطلاع، ج 3، ص 1485.

115- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 74.

116- ابن حجر، الإصابة، ج 2، ص 357.

117- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 67.

118- وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 108؛ ابن حجر، الإصابة، ج 2، ص 295.

119- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 66.

120- المصدر نفسه، ص 66.

121- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 2، ص 28؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج 1، ص 148.

122- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، (ت 209هـ/824م)، كتاب النقائض (نقائض جرير والفرزدق)، ج 3، تحقيق: أنطوني بيقان، مطبعة بريل، لينن 1905 - 1912م، ج 2، ص 600.

123- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 43 - 44. وانظر: ابن رجب الحنبلي (ت 795هـ/1392م). الاستخراج لأحكام الخراج، المطبعة السفلية بالأزهر، ط 1، 1934م، ص 106.

124- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 43.

125- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 30.

126- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 54 - 55.

127- المصدر نفسه، ج 5، ص 71؛ ابن عبد الحق، مرصد الاطلاع، ج 3، ص 1239؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 1، ص 196؛ ابن حجر، الإصابة، ج 6، ص 280.

128- ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 626.

129- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 74؛ وانظر: ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 164؛ ابن حجر، الإصابة، ج 6، ص 405 - 406.

130- يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 74؛ أبو عبيد، الأموال، ص 353. وانظر: الصولي، أدب الكتاب،

- 131- ابن حجر، فتح الباري، ج 5، ص 20. ص 212؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 625.
- 132- أبو عبيد، الأموال، ص 349.
- 133- المصدر نفسه، ص 350؛ ابن عساكر، تهذيب، ج 3، ص 355؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 628؛ السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ / 1505م)، الدر المنثور، ج 3، ص 222.
- 134- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ / 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 ج، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، القاهرة، ج 13، ص 104.
- 135- ابن حجر، الإصابة، ج 2، ص ص 52 - 53.
- 136- أبو عبيد، الأموال، ص 360؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 632.
- 137- انظر: ابن عساكر، تهذيب، ج 1، ص 183.
- 138- البلاذري، فتوح، ص 196.
- 139- المصدر نفسه، ص 201.
- 140- ابن قدامة، المغني، ج 2، ص ص 588 - 589.
- 141- المصدر نفسه، ج 4، ص 19 (الشرح).
- 142- ابن حجر، الإصابة، ج 3، ص 191؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج 2، ص 361. وانظر: ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257هـ / 870م). فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: شارلز توري، طبعة بريل - لين - 1920، ص 137 - 138؛ المقرئزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت 845هـ / 1441م)، الخطط المقرئزية، 2 ج، دار الطباعة المصرية، القاهرة، 1270هـ، أوفست، دار صادر، بيروت، ج 2، ص 36 - 37.
- 143- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 62؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 217؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 631. وانظر: آدم منتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، 2 ج، مكتبة الخانجي، ط 4، القاهرة، بيروت، 1967، ج 1، ص 212.
- 144- عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، ج 1، مطبعة نجيب، ط 1، بغداد، 1950، ج 1، ص 120.
- 145- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 63.
- 146- أبو عبيد، الأموال، ص 360.
- 147- ابن عساكر، تهذيب، ج 1، ص 183. وانظر: نجدة خماش، الشام في صدر الإسلام، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1، دمشق، 1987، ص 305.

- 148- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 63.
- 149- المصدر نفسه، ص 63.
- 150- عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، ج 1، ص 120.
- 151- أبو عبيد، الأموال، ص 357. وابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 620، والبلاذري، فتوح، ص ص 126 - 127.
- 152- انظر: البلاذري، فتوح، ص 118 - 119؛ أبو عبيد، الأموال، ص 357؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 620.
- 153- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 3، ص ص 7، 8.
- 154- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ / 892م)، أنساب الأشراف، تحقيق: عبد العزيز الدوري، القسم الثالث، ص 313.
- 155- ابن رجب، الاستخراج، ص 106؛ أبو عبيد الأموال، ص 352؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 1، ص ص 19، 20.
- 156- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 67. وابن رجب، الاستخراج، ص 106؛ ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 270، 408.
- 157- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 67؛ الصنعاني، المصنف، ج 8، ص 99.
- 158- القلقشندي، صبح الأعشى، ج 13، ص 106. وانظر: ابن عبد الحق البغدادي، مرصد الاطلاع، ج 3، ص 1372.
- 159- ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 431.
- 160- أبو عبيد، الأموال، ص 360؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 626، 633.
- 161- الصولي، أدب الكتاب، ص 212.
- 162- الأصفهاني، الأغاني، ج 12، ص 286.
- 163- أبو عبيد، الأموال، ص 361؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 633؛ ابن قتيبة، المعارف، ص 564.
- 164- قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 217.
- 165- ياقوت، معجم البلدان، ج 1، ص 176.
- 166- ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 635.
- 167- أبو عبيد، الأموال، ص 359؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 631.
- 168- أبو عبيد، الأموال، ص 360؛ ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 1، ص 632.

- 169- قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 217.
- 170- انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص 195.
- 171- المصدر نفسه، ص 195؛ ابن عبد الحق البغدادي، بن طاهر (ت 355هـ/ 965م). البدء والتاريخ، 6 ج، منسوب لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (مرصد الاطلاع)، ج 3، ص 1340؛ البكري، معجم ما استعجم، ج 4، ص 1275؛ المقدسي، مطهر ت 308هـ، نشر كلمان هوار، باريس 1899م، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، ج 5، ص 200؛ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت 732هـ/ 1331م). المختصر في أخبار البشر، ج 4، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة، 1325هـ، ج 1، ص 169؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 198.
- 172- ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 323.
- 173- ابن حجر، الإصابة، ج 4، ص 486.
- 174- البلاذري، فتوح، ص 245؛ ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 40.
- 175- ياقوت، معجم البلدان، ج 1، ص 328.
- 176- البلاذري، فتوح، ص 196.
- 177- المصدر نفسه، ص 202.
- 178- البلاذري، فتوح، ص ص 277 - 278.
- 179- ياقوت معجم البلدان، ج 4، ص ص 342 - 343.
- 180- البلاذري، فتوح، ص 182.
- 181- المصدر نفسه، ص 175.
- 182- المصدر نفسه، ص 175.
- 183- ابن عساكر، تهذيب، ج 1، ص ص 183 - 186.
- 184- المصدر نفسه، ج 1، ص 183.
- 185- عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مسئل من المجلد العشرين في مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1970م، ص ص 8 - 9.
- 186- ابن قتيبة، المعارف، ص 195.
- 187- الطبري، تاريخ، ج 3، ص 589.
- 188- المصدر نفسه، ج 3، ص 589؛ ابن حجر، الإصابة، ج 5، ص 640.

189- ابن رجب، الاستخراج، ص ص 27 - 28.

190- المصدر نفسه، ص ص 27 - 28.

191- المصدر نفسه، ص ص 27 - 28.

192- المصدر نفسه، ص 27.



## ثبت المصادر والمراجع

### أولاً : المصادر

- 1 - ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (ت606هـ / 1209م) ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، 5 ج ، نشر جمعية المعارف ، طهران ، 1286هـ .
- 2 - المؤلف نفسه ، جامع الأصول في أحاديث الرسول، 12 ج ، دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، بيروت ، 1980 .
- 3 - الأزدي ، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الموصلي ، (ت334هـ / 945م) ، تاريخ الموصل ، تحقيق: علي حبيبة ، 2 ج ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1967 .
- 4 - الأصفهاني ، علي بن الحسين ، (ت356هـ / 966م) ، الأغاني ، 24 ج ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (مصور عن طبعة دار الكتب المصرية) .
- 5 - البخاري ، محمد بن إسماعيل ، (256هـ / 869م) ، التاريخ الكبير ، 4 ج ، في ثمانية مجلدات ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، (د.ت) .
- 6 - المؤلف نفسه ، صحيح ، 9 ج ، تحقيق: حسونة النواوي الحنفي ، مصر ، 1313هـ .
- 7 - البلاذري ، احمد بن يحيى بن جابر ، (ت279هـ / 892م) ، أنساب الأشراف ، 5 ج ، مكتبة المثنى ببغداد ، 1936 .
- 8 - المؤلف نفسه ، انساب الأشراف ، تحقيق: عبد العزيز الدوري ، (القسم الثالث) .
- 9 - المؤلف نفسه ، فتوح البلدان ، تحقيق عبدالله أنيس الطباع ، (د.ت) .
- 10 - البكري ، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ / 1094م) ، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، 4 ج ، تحقيق: مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط1 ، 1945 .
- 11 - ابن حجر ، أحمد بن علي ، (ت852هـ / 1448م) ، الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق: علي البجاوي ، 8 ج ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، (د.ت) .
- 12 - ابن أبي الحديد ، عز الدين أبو حامد بن عبد الله المدائني (ت656هـ / 1258م) ، شرح نهج البلاغة ، 17 ج ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، القاهرة ، 1959 .
- 13 - الخزاعي ، أبو الحسن علي بن محمد التلمساني ، (ت781هـ / 1379م) ، تخريج الدلالات السمعية على ما كان على عهد الرسول عليه السلام من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية ، تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الاسلامي ، وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، 1980 .
- 14 - الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، (ت463هـ / 1070م) ، تاريخ بغداد ، 14 ج ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د.ت) .

- 15 - أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، (ت 275 هـ / 888م) ، السنن ، 4 ج ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ت).
- 16 - الذهبي ، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ، (ت 748 هـ / 1347م) ، سير أعلام النبلاء ، 17 ج ، دار المعارف ، القاهرة ، 1956 - 1983 .
- 17 - ابن رجب الحنبلي ، (ت 795 هـ / 1392م) ، الاستخراج لأحكام الخراج ، المطبعة السلفية بالأزهر ، ط1 ، 1936 .
- 18 - الزبيدي ، محمد بن يعقوب ، (ت 1205 هـ / 1790م) ، تاج العروس ، 10 ج ، المطبعة الخيرية بمصر ، ط1 ، 1306 هـ ، (تصوير بالأوفست بدار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي).
- 19 - ابن زنجويه ، حميد ، (ت 251 هـ / 865م) ، كتاب الأموال ، تحقيق: ذيب فياض ، 3 ج ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات العلمية ، الرياض ، 1986 .
- 20 - السبكي ، تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي (ت 771 هـ / 1369م) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، 9 ج ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، 1964 .
- 21 - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت 911 هـ / 1505م) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، القاهرة ، (د.ت) .
- 22 - الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، (ت 764 هـ / 1362م) الوافي بالوفيات ، 9 ج ، تحقيق: مجموعة من الباحثين ، دار النشر : فرانز شتاينر ، فيسبادن ، 1962 - 1974 .
- 23 - الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام ، (ت 211 هـ / 826م) ، المصنف ، 11 ج ، تصحيح وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي ، ط1 ، 1972 .
- 24 - الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيي ، (ت 335 هـ / 946م) ، أدب الكتاب ، صححه وعلق عليه: محمد بهجت الأثري ، 1341 هـ (مقدمة) .
- 25 - الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، (ت 310 هـ / 922م) ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، 10 ج ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1976 - 1977 .
- 26 - ابن عبد الحق البغدادي ، صفي الدين عبد المؤمن ، (ت 739 هـ / 1338م) ، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، 3 ج ، تحقيق: علي البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت ، 1954 .
- 27 - ابن عبد الحكم ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، (ت 257 هـ / 870م) ، فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق شارلز توري ، طبعة بريل ، لندن ، 1920 .
- 28 - أبو عبيد القاسم بن سلام ، (ت 224 هـ / 838م) ، كتاب الأموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، دار الفكر ، القاهرة ، 1975 .

- 29- أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، ( ت 209 هـ / 824م ) ، كتاب النقائض : نقائض جرير والفرزدق ، 3 ج ، تحقيق: أنتوني بيقان ، مطبعة بريل ليدن ، 1905 - 1912 .
- 30- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبدالله المعافري الأندلسي ، ( ت 543 هـ / 1148م ) ، عارضه الأحوذى بشرح صحيح الترمذى ، 13 ج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- 31 -ابن عساكر ، علي بن الحسين ، ( ت 571 هـ / 1175م ) ، تهذيب تاريخ دمشق ، 7 ج ، دار المسيرة ، بيروت ، 1979 .
- 32 -أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل ، ( ت 732 هـ / 1331م ) ، المختصر في أخبار البشر ، 4 ج ، المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، 1325 هـ .
- 33 -ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ( ت 276 هـ / 889م ) ، المعارف ، تحقيق: ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981 .
- 34 -ابن قدامة ، موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد ، ( ت 620 هـ / 1223م ) ، المغني في شرح الخرقى ، 12 ج ، مطبعة المنار ، مصر ، 1347 هـ ، ( طبعة بالأوفست ، دار الكتاب العربي ، بيروت ) لبنان ، 1972 .
- 35 -قدامة بن جعفر ، ( ت 328 هـ / 939م ) ، الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق: محمد حسين الزبيدي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 .
- 36 -القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي ، ( ت 821 هـ / 1418م ) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، 14 ج ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، القاهرة (د.ت) .
- 37 -ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، ( ت 774 هـ / 1372م ) ، السيرة النبوية ، 4 ج ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) .
- 38 -مالك بن انس ، أبو عبدالله مالك بن انس بن أبي عامر ، ( ت 179 هـ / 795م ) ، المدونة الكبرى ، 6 ج ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1323 هـ / 1905م ، ( طبعة جديدة بالأوفست ، دار صادر ، بيروت ) .
- 39 -المتقي الهندي ، علاء الدين علي بن حسام الدين بن عبدالملك ، ( ت 975 هـ / 1567م ) ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، تحقيق بكر جبائي وصفوت السقا ، 16 ج ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1979 .
- 40 -المقدسي ، مطهر بن طاهر ، ( ت 355 هـ / 965م ) ، البدء والتاريخ ، 6 ج ، منسوب لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (ت 308 هـ / 920م) ، نشر كلمان هوار ، باريس 1899م ، (أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد) .
- 41 -المقريزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي ، ( ت 845 هـ / 1441م ) ، الخطط المقريزية ، 2 ج ، دار الطباعة المصرية ، القاهرة ، 1270 هـ / 1853م (أوفست ، دار صادر ، بيروت) .

- 42 - ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، ( ت 711 هـ / 1311 م ) ، لسان العرب ، 15 مجلداً ، دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1955 - 1956
- 43 - النويري ، أحمد بن عبد الوهاب ، ( ت 733 هـ / 1332 م ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، 18 ج ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ( طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ) .
- 44 - ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري ، ( ت 213 هـ / 828 م ) ، السيرة النبوية ، 4 ج ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ( د.ت. ) .
- 45 - الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد ، ( ت 207 هـ / 822 م ) ، المغازي ، 3 ج ، تحقيق: مارسدن جونس ، مطبعة جامعة أكسفورد ، 1966 .
- 46 - يحيى بن آدم ، ( ت 203 هـ / 818 م ) ، كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط 5 ، القاهرة ، 1396 هـ / 1976 م .
- 47 - أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ، ( ت 182 هـ / 798 م ) ، كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، ومكتبتها ، ط 5 ، القاهرة ، 1396 هـ / 1976 م .

## ثانياً : المراجع

- 48- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل (د.م)، 1981.
- 49 - آدم متر ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة ، 2 ج ، مكتبة الخانجي ، ط 4 ، القاهرة ، بيروت ، 1967 .
- 50- عبد العزيز الدوري ، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، مسئل من المجلد العشرين في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1970 .
- 51 - المؤلف نفسه ، النظم الإسلامية ، ج 1 ، مطبعة نجيب ، ط 1 ، بغداد ، 1950 .
- 52 - عواد الأعظمي ، الزراعة والإصلاح الزراعي في صدر الإسلام ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1978 .
- 53 - نجدة خماش ، الشام في صدر الإسلام ، دار طلاس للترجمة والنشر ، ط 1 ، دمشق ، 1987 .
- 54- فالتر هنس ، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة عن الألمانية: كامل العسلي ، ط 2 ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ( د.ت. ) .